

Distr.  
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.3  
17 July 2006

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك  
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية  
للمحاسبة والإبلاغ  
الدورة الثالثة والعشرون  
جنيف، ١٠-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

### استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية\*

#### دراسة حالة إفرادية للهند

#### موجز تنفيذي

لدى اختتام دورته الثانية والعشرين وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ على إجراء مزيد من عمليات الاستعراض للتحديات التي تواجه التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل مواجهة هذه التحديات. ووافق الفريق أيضاً على الرأي القائل إنه يمكن إجراء مزيد من الاستعراض بإعداد دراسات حالات إفرادية قطرية بهدف وضع إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية. ووفقاً لذلك، أعدت خمس دراسات لحالات إفرادية قطرية لألمانيا والبرازيل وجامايكا وكينيا والهند.

ويورد هذا التقرير استنتاجات دراسة الحالة الإفرادية للهند. ويعتبر معهد المحاسبين القانونيين في الهند هيئة وضع معايير المحاسبة في الهند. ويضع هذا المعهد معايير للمحاسبة بالاستناد إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية. ودراسة الحالة الإفرادية هذه تعرض الإطار التنظيمي، ونفاذ معايير المحاسبة، والتحديات التي تواجهها عملية التلاقي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، وقضايا بناء القدرات، والدروس المستخلصة من هذه العملية.

والهدف الرئيسي لدراسة الحالة الإفرادية هذه هو استخلاص دروس من تجربة الهند في التلاقي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، وبحث الاستنتاجات مع الدول الأعضاء بغية تيسير تبادل التجارب فيما بين البلدان التي تقوم إما بتنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية أو تعتمد تنفيذها في السنوات القادمة.

\* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه جراء التأخير في تجهيزها.

## المحتويات

### الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٤	.....	ثانياً - إطار الإشراف وإنفاذ معايير المحاسبة
١٣	.....	ثالثاً - بناء القدرة
١٦	.....	رابعاً - الدروس المستخلصة
١٨	.....	خامساً - الاستنتاج
		التذييل ألف - بيان مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية وبين معايير
١٩	.....	محاسبة الهندية

## أولاً - مقدمة\*

١- شهدت الهند في السنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً قوياً، فزادت احتياطياتها من القطع الأجنبي، وانخفض معدل التضخم، ونالت اعترافاً عالمياً بكفاءتها التكنولوجية، وأظهر العديد من البلدان المتقدمة النمو اهتماماً بالاستثمار في مهندسين وعلماء تخرجوا في الهند، واتخذ هذا الاهتمام أشكالاً منها إنشاء مراكز بحث وتطوير جديدة. ففي المقام الأول، اكتسبت الهند باعتبارها أكبر نظام ديمقراطي في العالم سمعة في قيادة بليون نفس في بلد متعدد الثقافات واللغات والأديان. وتحظى الهند باحترام كبير لكفاءتها التكنولوجية ومنظومات القيم لديها. وتجد مؤسسات الاستثمار الأجنبية الاستثمار في الهند جذاباً. ويستثمر الهنود أيضاً في الوقت الحاضر في شركات في الخارج ويفتحون مشاريع تجارية جديدة. وحكومة الهند ملتزمة أيضاً بالتنمية الاقتصادية التزاماً يبدو في ضماها معدل نمو يتراوح بين ٧ و ٨ في المائة سنوياً، وتعزيزها رعاية المزارعين والعمال، وإطلاق الطاقات الإبداعية للمقاولين، ورجال الأعمال، والعلماء، والمهندسين، وغيرهم من القوى الإنتاجية في المجتمع. وتعتبر الهند اليوم من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم إذ شهدت معدل نمو مركب متوسطه ٥,٧ في المائة طوال العقد الماضيين. ولدى حكومة الهند خطط لتحويل الهند إلى دولة متقدمة النمو بحلول عام ٢٠٢٠.

٢- أما معايير المحاسبة في الهند فيصدرها معهد المحاسبين القانونيين في الهند بالاستناد إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية. وحالات الخروج عن معايير الإبلاغ المالي الدولية تراعي السائد في البلاد من وضع قانوني وأعراف وعادات. ووفقاً لذلك، أعدت دراسة الحالة الإفرادية هذه للهند لإبراز التحديات العملية التي ينطوي عليها تعديل معايير الإبلاغ المالي الدولية تعديلاً مناسباً للهند. وتلقي هذه الدراسة أيضاً الضوء على الإطار التنظيمي القائم في البلد وعلى تطبيق المعايير فيه.

### وضع معايير المحاسبة في الهند: منظور تاريخي

٣- مهنة المحاسبة في الهند هي من أوائل المهن التي نشأت بعد سن قانون الشركات في الهند في أواسط العقد الأول من القرن التاسع عشر فكانت بذلك بداية مهنة المحاسبة. ومنذ ذلك الحين بُدلت جهود كثيرة لجعل معايير وممارسات المحاسبة ومراجعة الحسابات في الهند متمشية مع المعايير المقبولة دولياً. فمعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في الهند تقوم على أساس المعايير الدولية؛ ويوجد في البلد كثير من المحاسبين ومراجعي الحسابات ممن لديهم مهارات رفيعة المستوى وقدرة على تقديم خدمات بمعايير دولية.

٤- وأنشأ معهد المحاسبين القانونيين في الهند مجلس معايير المحاسبة في عام ١٩٧٧ لإعداد معايير للمحاسبة. وفي عام ١٩٨٢، أنشأ المعهد مجلس معايير مراجعة الحسابات والضمان (سُمي في البداية لجنة ممارسة مراجعة الحسابات) لإعداد معايير لمراجعة الحسابات. وأصبح المعهد عضواً مشاركاً في لجنة معايير المحاسبة الدولية في حزيران/يونيه ١٩٧٣. كما أصبح المعهد منذ بدايته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ عضواً في الاتحاد الدولي

---

\* أعدت أمانة الأونكتاد وحررت هذه الوثيقة التي تلقت مساهمات فنية من أفيناش تشاندر في معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

للمحاسبين. ولدى قيام المجلس بوضع معايير للمحاسبة في الهند يضع في اعتباره معايير الإبلاغ المالي الدولية ويحاول إدماجها قدر الإمكان في معاييرها على ضوء السائد في الهند من قوانين وأعراف وممارسات وبيئة أعمال تجارية.

٥- وقد عمل مجلس معايير المحاسبة بلا كلل لإدخال تحسينات نوعية عامة على الإبلاغ المالي في البلد بوضع معايير للمحاسبة تُتبع في إعداد وعرض البيانات المالية. وقد أصدر المجلس حتى الآن ٢٩ معياراً من معايير المحاسبة. وإضافة إلى ذلك، أصدر المجلس أيضاً عدة تفسيرات لمعايير المحاسبة وإعلانات بشأنها، وذلك بغية ضمان التطبيق الموحد لمعايير المحاسبة وبغية تقديم إرشادات بشأن المسائل التي تتعلق بتنفيذ معايير المحاسبة التي قد تكون على صلة عامة بالأمر. ويتضمن المرفق ألف بياناً مقارناً بمعايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية والمعايير الهندية للمحاسبة.

٦- وبما أن معايير المحاسبة في الهند توضع على أساس معايير الإبلاغ المالي الدولية (الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة)، فإن معهد المحاسبين القانونيين في الهند يتفاعل مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة على مستويات متنوعة هي:

- إرسال تعليقات على مختلف مشاريع معايير الإبلاغ المالي الدولية التي يُصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة؛
- المشاركة النشطة في الاجتماعات التي تعقدها الجهات العالمية التي تضع المعايير مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة؛
- المشاركة النشطة في الاجتماعات التي تعقدها الجهات الإقليمية التي تضع المعايير مع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة؛
- المساهمة في المناقشات التي تدور حول مشاريع متنوعة من المشاريع الجارية للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة، مثل مناقشة مشروع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة للتعليق على الإدارة؛
- يتصل المعهد حالياً بالمجلس للاضطلاع بمشاريع تتولى الهند تنفيذها مثل معايير الإبلاغ المالي الدولية للمشاريع التي تخضع للإشراف الحكومي.

## ثانياً - إطار الإشراف وإنفاذ معايير المحاسبة

٧- يُبحث في الفقرات التالية إطار الإشراف على الإبلاغ المالي وكذلك إنفاذ معايير المحاسبة.

ألف - الاعتراف القانوني بمعايير المحاسبة الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين في الهند بموجب قانون الشركات (١٩٥٦)

٨- ينص قانون الشركات (١٩٥٦) على الشروط الأساسية المتعلقة بالإبلاغ المالي في جميع الشركات المسجلة في الهند. ويشترط القانون أن يتولى إعداد وعرض ونشر وكشف البيانات المالية، فضلاً عن مراجعة حسابات جميع الشركات عضوٌ ممارسٌ مُرخَّصٌ له بذلك من معهد المحاسبين القانونيين في الهند. وللحكومة المركزية، بموجب

هذا القانون، صلاحية القيام عن طريق إشعار ينشر في الجريدة الرسمية بتشكيل اللجنة الاستشارية الوطنية لمعايير المحاسبة كي تقدم المشورة إلى الحكومة المركزية بشأن صياغة وبيان معايير المحاسبة لاعتمادها من قبل الشركات أو من قبل فئات من فئات الشركات. ولهذا الغرض، يقضي القانون بقيام اللجنة الاستشارية الوطنية لمعايير المحاسبة بالنظر في معايير المحاسبة الصادرة عن المعهد عند توصيتها الحكومة باعتماد معايير للمحاسبة. وفيما يستند المعهد عند وضع معايير للمحاسبة إلى المعايير المقابلة من المعايير الدولية للمحاسبة/معايير الإبلاغ المالي الدولية، كما ذكر آنفاً، تنظر اللجنة الاستشارية كذلك تحديداً في حالات الخروج عن معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية المقابلة لها، وأسباب هذا الخروج إن وجدت، وذلك في أثناء استعراضها لمعايير المحاسبة التي يضعها المعهد. وفي حالة عدم اقتناع اللجنة الاستشارية بأي خروج تطلب إلى المعهد أن يعدل المعيار بحيث يمثل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. ويخرج المعهد بوجه عام عن المعايير المقابلة من المعايير الدولية للمحاسبة/معايير الإبلاغ المالي الدولية بسبب العوامل التالية:

- البيئة القانونية والإشرافية السائدة في البلد؛
- قد تؤدي البدائل التي تتيحها معايير الإبلاغ المالي الدولية إلى معلومات مالية غير قابلة للمقارنة؛
- البيئة الاقتصادية داخل البلد؛
- درجة استعداد الصناعة.

٩- أوصت اللجنة الاستشارية الحكومة، لأغراض الإبلاغ بموجب قانون الشركات (١٩٥٦)، بأن تجعل جميع معايير المحاسبة البالغ عددها ٢٩ معياراً أصدرها المعهد معايير ملزمة، باستثناء معيار المحاسبة ٨، 'محاسبة البحث والتطوير'، الذي سبق أن سُحب عملاً بمعايير المحاسبة ٢٦، 'الأصول غير المادية'. وتشمل هذه المعايير معيار المحاسبة ١٥، 'استحقاقات الموظفين'، الذي أصدره المعهد مؤخراً انسجاماً مع معيار المحاسبة الدولي ١٩، 'استحقاقات الموظفين'. ويُتوقع أن يصدر عن الحكومة بلاغ بذلك في وقت قريب. ومن الضروري من الآن حتى ذلك الحين أن تمثل الشركات لمعايير المحاسبة التي وضعها المعهد، وفقاً للنص المحدد على ذلك في قانون الشركات (١٩٥٦).

باء - الاعتراف القانوني بمعايير المحاسبة من قبل جهات الإشراف الأخرى

#### بنك الاحتياطي الهندي

١٠- أنشئ بنك الاحتياطي الهندي للإشراف على مسائل الأوراق النقدية وحفظ الاحتياطي ضماناً للاستقرار النقدي في الهند، وكذلك للاضطلاع بالتسيير العام لنظام العملات والاعتمادات لصالح البلد. أما قانون الإشراف على الأعمال المصرفية (١٩٩٤) فيمنح بنك الاحتياطي الهندي صلاحيات الإشراف على الإبلاغ المالي في القطاع المالي، بما فيه البنوك والمؤسسات المالية. ويجدد أحد جداول قانون الإشراف على الأعمال المصرفية نماذج لبيانات مالية تعدد لغرض عام (مثل الميزانية، وحسابات الربح والخسارة) وشروطاً أخرى للكشف. ويقتضي أيضاً

امتثال البنوك لأحكام قانون الشركات (١٩٥٦) شريطة امتثال هذه الأحكام لقانون الإشراف على الأعمال المصرفية. وقد أصدر بنك الاحتياطي الهندي تعميمات تقتضي امتثال البنوك لمعايير المحاسبة الصادرة عن المعهد.

### مجلس الأوراق المالية وأسعار الصرف بالهند

١١ - يتولى مجلس الأوراق المالية وأسعار الصرف في الهند حماية المستثمرين والإشراف على سوق الأوراق المالية. وعلى الشركات المسجلة في الهند الامتثال للشروط التي يحددها المجلس في قانونه لعام ١٩٩٢ وقانون (الإشراف على) عقود الأوراق المالية لعام ١٩٥٦ الذي يتضمن أحكاماً بشأن مراقبة معاملات الأوراق المالية. وبغية حماية مصالح المستثمرين، أصدر المجلس اتفاقاً تسجيلياً يحدد الكشوف التي تنطبق على الشركات المسجلة إضافة إلى الشروط السارية الأخرى لمراجعة الحسابات والمحاسبة. ويقتضي الاتفاق على وجه التحديد الامتثال لمعايير المحاسبة الصادرة عن المعهد.

### سلطة الإشراف على التأمين وتطويره

١٢ - سلطة الإشراف على التأمين وتطويره تشرف على ممارسات الإبلاغ المالي في شركات التأمين بموجب قانون سلطة الإشراف على التأمين وتطويره (١٩٩٩). وقد شكّلت هذه السلطة للإشراف على النمو المنظم لأعمال التأمين وإعادة التأمين وتشجيع ذلك النمو وضمانه. ويشترط على شركات التأمين ومراجعي حساباتها الامتثال لمقتضيات أنظمة السلطة لعام ٢٠٠٢ المعنونة "إعداد البيانات المالية وتقرير مراجع حسابات شركات التأمين"، وذلك عند إعداد وعرض بيانها المالية وفي شكل ومحتوى تقرير مراجعة الحسابات. وتقتضي أنظمة السلطة الامتثال لمعايير المحاسبة الصادرة عن المعهد.

### معهد المحاسبين القانونيين في الهند باعتباره مشرفاً

١٣ - يقتضي المعهد ضمان أعضائه الامتثال عند أدائهم مهمة التصديق لجميع معايير المحاسبة التي يصدرها. وإضافة إلى ذلك، يشترط المعهد على أعضائه اتباع مدونة قواعد سلوك مفصلة على النحو المنصوص عليه في قانون المحاسبين القانونيين (١٩٤٩). وعهد إلى مجلس المعهد أيضاً الاضطلاع بصلاحيات تأديبية يمارسها من خلال لجنته التأديبية. وقد أدخلت مؤخراً تغييرات واسعة النطاق على القانون من خلال قانون المحاسبين القانونيين (المعدل) لعام ٢٠٠٦ مما زاد الآلية التأديبية شدة لدى المعهد.

١٤ - وبغية مواصلة تحسين وتعزيز ممارسات الإبلاغ المالي في الهند شكّل المعهد أيضاً مجلس استعراض الإبلاغ المالي. ويستعرض هذا المجلس البيانات المالية التي تُعدّ لغرض عام في بعض المشاريع المختارة للتثبت من الامتثال لأمر منها معايير المحاسبة. وعندما يلاحظ وجود حالات عدم امتثال يتخذ المعهد إجراءً مناسباً و/أو يجيل هذه الحالات على السلطة المناسبة للتصرف. وهذه الخطوة تساعد قطعاً في تحسين نوعية الإبلاغ المالي في البلد.

١٥ - وبادر المعهد إلى الأخذ بطريقة استعراض النظراء لشركات مراجعة الحسابات وذلك بإنشاء مجلس النظراء الاستعراضي في آذار/مارس ٢٠٠٢ المكون من ١١ عضواً. ويقدم مجلس النظراء الاستعراضي إرشادات لتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها أعضاء المعهد. وفي المرحلة الأولى، يركز استعراض النظراء على إجراء

استعراض مرة على الأقل كل ٣ سنوات للشركات التي تراجع حسابات المشاريع الكبيرة. ولا يؤدي استعراض النظراء إلى أي آلية تأديبية أو إشرافية. أما تصديق استعراض النظراء فيما يمنح أو لا يمنح استناداً إلى استنتاجات الاستعراض. والنظراء الذين يضطلعون بالاستعراض هم ممارسون للمهنة لا تقل خبرتهم فيها عن ١٥ سنة.

١٦- وقد أنشأ قانون المحاسبين القانونيين (المعدل) لعام ٢٠٠٦ مجلساً لاستعراض النوعية يحل محل مجلس النظراء الاستعراضي؛ وبوسع مجلس استعراض النوعية أن يقدم توصيات إلى مجلس المعهد بشأن صياغة معايير تتعلق بنوعية الخدمات التي يقدمها الأعضاء. وإضافة إلى ذلك، فإن من شأن مجلس استعراض النوعية المقترح أن يستعرض أيضاً نوعية الخدمات التي يقدمها أعضاء المعهد، بما في ذلك خدمات مراجعة الحسابات، ومن شأنه أن يقدم إلى أعضاء المعهد إرشادات تتعلق بطريقة تحسين نوعية الخدمات والامتثال لمختلف مقتضيات التشريعات وغيرها من الشروط الإشرافية.

### التحديات التي ينطوي عليها اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية ومسائل التنفيذ

#### ألف - التناقي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية في الهند

١٧- إن أحد العوامل الرئيسية في التنمية الاقتصادية وجود نظام إبلاغ مالي مدعوم بإدارة سليمة قوية، ومعايير رفيعة المستوى للنوعية، وإطار إشراف صحيح. بل إن المعايير رفيعة المستوى للنوعية في الإبلاغ المالي، ومراجعة الحسابات، والأخلاق تشكل الأسس التي تقوم عليها الثقة التي يوليها المستثمرون للمعلومات المالية، وهي لذلك تؤدي دوراً تكاملياً في المساهمة في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للبلد. وفيما تدفع قوى العولمة أعداداً متزايدة من البلدان إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي وفيما يتسع نشاط الأعمال التجارية عبر الحدود، يتزايد إدراك القطاعين العام والخاص لمنافع وجود إطار للإبلاغ المالي يكون مفهوماً لدى الجميع ومدعوماً بمعايير قوية تلقى قبولاً عالمياً. ومنافع إطار الإبلاغ المالي العالمي عديدة وتشمل ما يلي:

- زيادة إمكانية مقارنة المعلومات المالية لدى المستثمرين؛
- وتزايد استعداد المستثمرين للاستثمار عبر الحدود؛
- وتدني كلفة رأس المال؛
- وزيادة كفاءة توزيع الموارد؛
- وزيادة النمو الاقتصادي.

١٨- غير أن هذه المنافع لا يمكن تحقيقها تحقيقاً كاملاً قبل الاقتراب اقتراباً أكبر من مجموعة وحيدة من معايير النوعية رفيعة المستوى المقبولة على الصعيد العالمي. أما التقارب الدولي بشأن هذه المعايير فهو هدف تضمنته مهمة الاتحاد الدولي للمحاسبين ويأخذ به أعضاء هذا الاتحاد، والجهات الدولية التي تضع المعايير، والعديد من الجهات الوطنية التي تضع المعايير.

١٩- والهند باعتبارها عضواً في الاتحاد الدولي للمحاسبين تسلّم في مقدمة بيانات معايير المحاسبة بأن "معهد المحاسبين القانونيين في الهند، الذي يُعتبر عضواً كامل العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين، تُتوقع منه جملة أمور منها الترويج الفعال في البلد لما يصدر عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة من إعلانات وذلك بغية تيسير التنسيق بين معايير المحاسبة على الصعيد العالمي. ووفقاً لذلك، فإن مجلس معايير المحاسبة سوف يولي، أثناء وضعه معايير المحاسبة، الاعتبار الواجب لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (سلف المجلس الدولي لمعايير المحاسبة) أو لمعايير الإبلاغ المالي الدولية الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، وذلك بحسب الحال، وسوف يحاول إدماجها بالقدر المستطاع على ضوء الظروف والممارسات السائدة في الهند".

٢٠- ووفقاً لذلك، فإن معايير المحاسبة الصادرة عن المعهد تمثل بوجه عام لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. وفيما يتعلق ببعض معايير المحاسبة الهندية الصادرة/المنقحة مؤخراً لا توجد في الواقع فوارق بين معايير المحاسبة الهندية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. وعلى سبيل المثال، فإن معيار المحاسبة ٧، عقود التشييد، ومعيار المحاسبة ٢٨، تصرّر الأصول، هما معياران مطابقان لمعايير الإبلاغ المالي الدولية المقابلة لهما. غير أنه عند خروج المعايير الهندية عن معايير الإبلاغ المالي الدولية في حالات استثنائية خروجاً تبرره الظروف الهندية، يُشار إلى مجالات الاختلاف الرئيسية بينهما في تذييل معيار المحاسبة.

٢١- ويسعى المعهد إلى سد الفجوة بين معايير المحاسبة الهندية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية بإصداره معايير جديدة للمحاسبة وضمانه أخذ معايير المحاسبة الهندية القائمة بأي تغييرات في التفكير الدولي بشأن قضايا متنوعة من قضايا المحاسبة. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن المعهد يبذل جهداً واعياً لجعل معايير المحاسبة الهندية متفقة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية وذلك بتنقيحه معايير المحاسبة القائمة. وقد أصدر المعهد حتى الآن ٢٩ معياراً هندياً للمحاسبة مقابلاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

٢٢- ونظراً إلى ما جاء آنفاً، فإن معايير المحاسبة الهندية تتفق في الغالب مع معايير الإبلاغ المالي الدولية. ويشهد على ذلك أيضاً الاقتباس التالي من مقالة نُشرت في صحيفة يومية مالية هندية هي (Hindu Business Line) في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥:

"بإمكان الشركات الهندية الآن أن تطرح أسماءها في بورصة لندن بالإبلاغ عن نتائجها المالية استناداً إلى معايير المحاسبة الهندية. وكان على هذه الشركات حتى الآن أن تُبلغ عن بياناتها المالية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية".

وهذا دليل على تزايد اقتراب معايير المحاسبة الهندية من معايير الإبلاغ المالي الدولية.

باء - التحديات والقضايا التي ينطوي عليها الاقتراب من معايير الإبلاغ المالي الدولية في الهند

اعتبارات قانونية وإشرافية

٢٣- في بعض الحالات تختلف شروط المحاسبة القانونية والإشرافية في الهند عن معايير الإبلاغ المالي الدولية؛ وفي هذه الحالات، قد يؤدي الامتثال الدقيق لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في الهند إلى مشاكل قانونية عديدة. وفيما يلي أمثلة توضح هذه النقطة:



### معيار المحاسبة الدولي ١ - عرض البيانات المالية

٢٤ - تنص القوانين في الهند على نماذج مفصلة للبيانات المالية ينبغي اتباعها من قبل المؤسسات المعنية، وهذه القوانين هي قوانين تنظيم الشركات (مثل قانون الشركات لعام ١٩٥٦)، والمؤسسات المصرفية (مثل قانون تنظيم الأعمال المصرفية لعام ١٩٤٩)، ومؤسسات التأمين (نماذج البيانات المالية المحددة لشركات التأمين في أنظمة سلطة الإشراف على التأمين وتطويره الواردة في الوثيقة المعنونة "إعداد البيانات المالية وتقرير مراجع الحسابات لشركات التأمين" (٢٠٠٢)). وفي هذه المرحلة قد لا يكون المشرفون/المشرفون على استعداد لقبول معيار المحاسبة الدولي ١ بصيغته الحالية وتغيير القانون القائم. ولذلك قد يتعذر في هذه المرحلة اعتماد معيار المحاسبة الدولي ١ بكامله. إلا أنه يُقترح إضافة تذييل لمعيار المحاسبة المقابل الذي يضعه المعهد حالياً كي يتضمن ذلك التذييل نماذج أشكال مفصلة مقترحة للبيانات المالية تتضمن أيضاً كشوفاً أخرى تنص عليها نماذج الأشكال المبينة في تشريعات عديدة للتصدي لشواغل قلق السلطة التشريعية، فيما تتمثل لمعيار المحاسبة الدولي ١.

### معيار المحاسبة الدولي ٢١ - آثار التغيرات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية

٢٥ - من شأن اعتماد معيار المحاسبة الدولي ٢١ في الهند أن يؤدي إلى انتهاك للجدول السادس في قانون الشركات لعام ١٩٥٦. ويشترط الجدول السادس إظهار تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية المتعلقة بالقروض التي يُحصل عليها بعملات أجنبية لشراء أصول أجنبية في كلفة الأصول الثابتة، بينما يشترط معيار المحاسبة الدولي ٢١ تحميل ذلك إلى حساب الربح والخسارة. أما معيار المحاسبة الهندي المقابل لذلك فينص على المعاملة المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٢١. غير أن من المسلم به أن يسود القانون بحسب إعلان منفصل صادر عن المعهد.

### معيار المحاسبة الدولي ٣٤ - الإبلاغ المالي المؤقت

٢٦ - إن شروط الكشف في معيار المحاسبة الدولي ٣٤ ليست وفقاً لنماذج النتائج غير الخاضعة لمراجعة الحسابات كل فصل/نصف سنة المنصوص عليها في اتفاق التسجيل الصادر عن مجلس الأوراق المالية والبورصة في الهند. أما المعيار الهندي المقابل لذلك فينص على الكشف بحسب معيار المحاسبة الدولي ٣٤، لكنه يسلم أيضاً بغلبة القانون فيما يتعلق بشروط العرض والكشف.

### المعاملات البديلة

٢٧ - تتيح معايير الإبلاغ المالي الدولية معاملات بديلة في عدد من الحالات. فمن الآثار التي تترتب على اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية على حالها أن تؤدي هذه المعايير إلى عرض معلومات مالية غير قابلة للمقارنة بين مؤسسات متنوعة. وفيما يلي أمثلة توضح هذا الجانب:

### معيار المحاسبة الدولي ٢٣ - تكاليف الاقتراض

٢٨ - يحدد معيار المحاسبة الدولي ٢٣، تكاليف الاقتراض، اعتبار تكاليف الاقتراض من النفقات بأنه معاملة إرشادية. غير أنه يتيح أيضاً رسملة تكاليف الاقتراض باعتبارها معاملة بديلة. وإذا أتبع هذا المعيار على حاله كان

من شأن بعض المؤسسات عندئذ أن تحمّل تكاليف الاقتراض لحساب الربح والخسارة، فيما ترسمّل مؤسسات أخرى هذه التكاليف كجزء من تكاليف الأصول المكتسبة/المنشأة بواسطة الاقتراض. غير أن معيار المحاسبة ١٦ المقابل لذلك في الهند لا يتيح أية معاملة بديلة، ويتعين رسملة تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة لاقتناء أو إنتاج أو إنشاء أصل مؤهل. غير أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد أصدر في أيار/مايو ٢٠٠٦ مشروع عرض لتعديلات مقترحة لمعيار المحاسبة الدولي ٢٣، قرر المجلس فيه إلغاء خيار الإدراج الفوري لتكاليف الاقتراض باعتبارها من النفقات، والسماح فقط برسملة تكاليف الاقتراض التي تُعزى مباشرة لاقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل باعتباره جزءاً من تكاليف الأصول. وهكذا فإنه حالما يوضع مشروع العرض هذا في صيغته النهائية لا يبقى فرق بين معيار المحاسبة ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي ٢٣.

### معيار المحاسبة الدولي ١٩ - استحقاقات الموظفين

٢٩- يتيح معيار المحاسبة الدولي ١٩ الخيارات التالية فيما يتعلق بمعاملة المكاسب والخسائر الاكتوارية:

- الإدراج المباشر في حساب الربح والخسارة في السنة التي تتحقق فيها المكاسب وتقع الخسارة؛
- أو تعديل المكاسب المحتفظ بها بحيث لا يتأثر حساب الربح والخسارة في السنة الحالية بتأناً؛
- أو إدراج جزء من المكاسب والخسائر الاكتوارية في حساب الربح والخسارة إذا تجاوز هذا الجزء النسبة المئوية المحددة (يعرف هذا باسم "نهج الممر").

٣٠- غير أن معيار المحاسبة الهندي المقابل وهو معيار المحاسبة ١٥، استحقاقات الموظفين، لا يقتضي إلا البديل الأول أي الإدراج المباشر في حساب الربح والخسارة.

٣١- الأمثلة الواردة أعلاه ليست إلا بعض الأمثلة التي يمكن إيرادها. وتيسيراً لإمكانية المقارنة يلزم ألا توجد خيارات في معايير المحاسبة، وإلا تعذر على المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية اتخاذ قرارات يستندون فيها إلى معلومات يمكن المقارنة بينها. فمعايير المحاسبة الهندية لا تسمح عادة بأي خيار، ولكنها تحدد أحد أنسب الخيارات التي تسمح بها المعايير الدولية للمحاسبة/معايير الإبلاغ المالي الدولية المقابلة.

٣٢- وأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مؤحراً "بيان الممارسة الفضلى: علاقات العمل بين مجلس معايير المحاسبة الدولية وغيرها من الجهات التي تضع معايير للمحاسبة"، الذي جاء فيه أن إلغاء المعاملة الاختيارية لا يعني عدم الامتثال بأي شكل من الأشكال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

### البيئة الاقتصادية

٣٣- قد لا تكون البيئة الاقتصادية والأعراف والممارسات التجارية السائدة في الهند مؤاتية في عدد غير قليل من الحالات لاعتماد نهج تنص عليه معايير الإبلاغ المالي الدولية. مثلاً، قد لا يستصوب اتباع نهج يستند إلى القيمة العادلة منصوص عليه في بعض معايير الإبلاغ المالي الدولية في بلد لا تتسم أسواقه بدرجة من العمق والسعة تكفي لتحديد القيم العادلة تحديداً موثقاً. وتفترض بعض معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية وجود بيئة

اقتصادية ناضجة الأسواق. فمعيار المحاسبة ٤١، الزراعة، على سبيل المثال، يستند إلى نهج القيمة العادلة الذي يفترض أن القيم العادلة متاحة لأصول بيولوجية متنوعة مثل النباتات والمحاصيل والحيوانات. فهذا المعيار ليس مناسباً إلا إذا كانت القيم العادلة موثوقة، وهذا قد لا يصح قوله في حالة الهند لأن بيانات الأسواق قد لا تكون موثوقة في بعض الحالات لأن هذه الأسواق ليست على درجة كافية من النضوج.

٣٤- ومن ناحية المفهوم، يوافق معهد المحاسبين القانونيين في الهند على نهج القيمة العادلة المتبع في العديد من معايير الإبلاغ المالي الدولية. غير أنه من الممكن دائماً وقوع سوء استخدام لهذا النهج كما حدث في حالة شركة أنرون. والتزم المعهد حتى الآن جانب الحذر في اعتماد نهج القيمة العادلة في معايير المحاسبة رغم أن بعض معايير المحاسبة تعترف بهذا النهج (مثلاً معيار المحاسبة ٢٨ - تضرر الأصول)، وقرر المعهد اتباع هذا النهج في معياره للمحاسبة المقترح بشأن "الأدوات المالية: الإدراج والقياس" المقابل لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩.

#### درجة الاستعداد

٣٥- في عدد غير قليل من الحالات قد يثير اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية صعوبات في وجه الصناعة. وتجنباً لهذه الصعوبات لجأت بعض الشركات إلى المحكمة للطعن في المعيار كما في الأمثلة التالية:

- عندما أصدر المعهد معيار المحاسبة ١٩ للتأجير، وهو المعيار الذي يستند إلى المعيار المقابل له في معايير المحاسبة الدولية، رأت شركات التأجير أنه قد يثير صعوبة في وجهها. وتجنباً لذلك، توجهت رابطة شركات التأجير إلى المحكمة للطعن في ذلك المعيار؛
- عندما أصدر المعهد معيار المحاسبة ٢٢ بشأن "محاسبة ضريبة الدخل" بهدف الأخذ بمفهوم الضرائب المؤجلة الدولي في الهند للمرة الأولى، طعن عدد من الشركات في معيار المحاسبة ٢٢ في المحاكم لخشية تلك الشركات من أثر معيار المحاسبة ٢٢ الذي قد يطال أرباحها.

٣٦- ونظراً لما جاء آنفاً وتجنباً للصعوبة في بعض الحالات الفعلية، خرج المعهد لفترة محدودة عن معايير الإبلاغ المالي الدولية المقابلة في انتظار بلوغ درجة الاستعداد.

٣٧- وإضافة إلى الاختلافات التقنية المذكورة آنفاً، يوجد عدد غير قليل من الفوارق في المفاهيم بين معايير المحاسبة الهندية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. وعلى سبيل المثال، يتناول معيار المحاسبة الدولي ٣٧ "الالتزام التقديري" في سياق إنشاء مخصص احترازي. ويترتب على إدراج مخصص احترازي على أساس التزام تقديري لزوم إدراج ذلك المخصص في مرحلة مبكرة في بعض الحالات. مثلاً، في حالة إعادة التنظيم، ينشأ التزام تقديري عندما يكون لدى المؤسسة خطة رسمية مفصلة لإعادة التنظيم، وعندما تثير تلك المؤسسة في أوساط المتأثرين بالخطة توقعات معقولة بأنها سوف تضطلع بإعادة التنظيم اضطلاعاً يبدأ بتنفيذ تلك الخطة أو بإعلان سماتها الرئيسية لهم. ويرى أنه من غير المناسب إدراج مخصص احترازي بالاستناد فقط إلى خطة رسمية مفصلة والإعلان عنها لأنه لا يمكن اعتبار الخصوم متبلورة في هذه المرحلة. وعلاوة على ذلك، فإن الحكم على ما إذا كانت الإدارة قد أثارت في أوساط المتأثرين بذلك توقعات معقولة هو أمر قد يكون موضع جدل كبير. ونظراً إلى ذلك، فإن معيار المحاسبة الهندي المقابل، أي معيار المحاسبة ٢٩، لا يتطرق تحديداً لـ "الالتزام التقديري". غير أن معيار المحاسبة ٢٩ يقتضي إنشاء مخصص احترازي

بشأن الالتزامات الناشئة عن الممارسة العادية للأعمال التجارية وعن العرف والرغبة في المحافظة على علاقات تجارية جيدة أو التصرف بطريقة عادلة. وفي مثل هذه الحالات، يشترط تطبيق معايير عامة لإدراج محصص احترازي. كما تنسجم المعاملة المنصوص عليها في معيار المحاسبة ٢٩ مع الشروط القانونية القائمة في الهند.

### تكرر إدخال تغييرات على معايير الإبلاغ المالي الدولية وحجم هذه التغييرات وطابعها المعقد

٣٨- في أعقاب نشر معايير الإبلاغ المالي الدولية الجديدة والمنقحة بدأت بوضوح فترة صعبة جداً على معدي البيانات المالية ومراجعيها ومستخدميها. وما يلي يقدم الدليل على تكرر إدخال تغييرات على معايير الإبلاغ المالي الدولية وحجم هذه التغييرات وطابعها المعقد:

- أسفر مشروع التحسينات الذي وضعه مجلس معايير المحاسبة الدولية عن تعديل ١٣ معياراً وعن إدخال تعديلات كبيرة على معايير عديدة أخرى. وقد بدأ في الهند مشروع لدراسة تعديلات معايير المحاسبة الدولية، وفقاً لمشروع التحسين الذي وضعه المجلس، وذلك لتحديد ما إذا كانت معايير المحاسبة الهندية المقابلة لتلك المعايير الدولية بحاجة إلى تنقيح.
- تكرر إدخال التغييرات على المعايير ذاتها، بما في ذلك التغييرات التي تقلب المواقف السابقة للمجلس والتغييرات التي يقصد بها تلاقي المعايير على الصعيد الدولي.
- التغييرات المعقدة لمعايير المحاسبة مثل معايير الأدوات المالية، وتضرر الأصول، واستحقاقات الموظفين، تتطلب رفع مستوى مهارات الفنيين الذين ينفذون هذه التغييرات كي يواكبوا هذه التغييرات.

### التحديات التي تواجه الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم وشركات المحاسبة

- ٣٩- في الاقتصادات الناهضة كالاقتصاد الهندي، تضطلع الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم بجزء كبير من الأنشطة الاقتصادية. وتواجه هذه الكيانات مشاكل في تنفيذ معايير المحاسبة للسببين التاليين:
- ندرة الموارد والخبرة الفنية لدى الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
  - وعدم تناسب كلفة الامتثال مع المنافع المتوقعة.

٤٠- وبغية التطرق لمسائل انطباق معايير المحاسبة على الكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم، قدم المعهد بعض إجراءات الإعفاء/التساهل لهذه الشركات. ولأغراض انطباق معايير المحاسبة تصنف المؤسسات في ثلاث فئات يُشار إليها باعتبارها ثلاث مستويات: المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث. فمؤسسات المستوى الأول هي كيانات كبيرة ومسؤولة ومسؤولية أمام العموم. أما مؤسسات المستوى الثاني فهي مؤسسات متوسطة الحجم؛ ومؤسسات المستوى الثالث هي مؤسسات صغيرة. وتُعتبر مؤسسات المستوى الثاني والثالث مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. أما مؤسسات المستوى الأول فيُشترط أن تمثل امتثالاً كاملاً لجميع معايير المحاسبة الصادرة عن المعهد. وتقدم إجراءات التساهل/الإعفاء بصدد معايير المحاسبة لمؤسسات المستوى الثاني والثالث. وتُعفى مؤسسات المستوى الثاني والثالث إعفاءً كاملاً من بعض معايير المحاسبة التي تضع في الأساس شروط

الكشف مثل معيار المحاسبة ٣، بيانات تدفق النقد، ومعيار المحاسبة ١٧، الإبلاغ القطاعي، ومعيار المحاسبة ١٨، كشف الأطراف ذات الصلة، ومعيار المحاسبة ٢٤، وقف العمليات. وفيما يتعلق ببعض معايير المحاسبة الأخرى التي تضع أيضاً شروطاً للكشف، فإن مؤسسات المستويين الثاني والثالث معفاة من بعض شروط الكشف الواردة في تلك المعايير مثل معيار المحاسبة ١٩، التأجير، ومعيار المحاسبة ٢٠، أرباح السهم الواحد، ومعيار المحاسبة ٢٩، المخصصات الاحترازية والخصوم الطارئة والأصول الطارئة. وبوجه عام، لا يُحذ المعهد منح إعفاءات فيما يتعلق بشروط الإدراج والقياس. غير أنه سمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بنهج قياس مبسطة بالنظر إلى شروط القياس المتشددة في معيار المحاسبة ١٥ (المنقح في عام ٢٠٠٥)، استحقاقات الموظفين، ومعيار المحاسبة ٢٨، تضرر الأصول.

### ثالثاً - بناء القدرة

٤١ - إن السرعة التي شهدتها الهند مؤخراً في إصدار معايير المحاسبة وجعلها خاضعة للتنفيذ تثير مشاكل عديدة في مجال المحاسبة وترك آثاراً خطيرة في الأعمال التجارية. ولذلك فإن بناء قدرة مُعدّي الكشوف ومراجعيها يُشكل تحدياً شديداً لمهنة المحاسبة. وبغية تعزيز بناء القدرة وضمان التنفيذ الفعال لمعايير المحاسبة تصرف المعهد في وقت مبكر مبادراً باتخاذ الخطوات التالية:

(أ) إصدار تفسيرات لمعايير المحاسبة بشأن مسائل تتصل بمعايير المحاسبة: بغية حلّ مسائل معقدة عديدة من مسائل التفسير الناشئة لدى تنفيذ معايير المحاسبة الجديدة التي صدرت فعلاً، أصدر المعهد ثلاثين تفسيراً لمعايير من معايير المحاسبة.

(ب) إصدار مواد أساسية بشأن معايير المحاسبة: تيسيراً للمناقشة في الحلقات الدراسية وحلقات العمل وغيرها، أصدر المعهد مواد أساسية بشأن معايير المحاسبة الصادرة حديثاً. وتتناول المواد الأساسية هذه فيما تتناولوه الشروط الرئيسية التي تنص عليها معايير المحاسبة وتقدم الأمثلة والإجابات على الأسئلة التي يتكرر طرحها والتي قد يواجهها المحاسبون ومراجعو الحسابات عند تطبيق معايير المحاسبة.

(ج) إصدار مذكرات إرشادية بشأن مسائل المحاسبة: أصدر المعهد مذكرات إرشادية متنوعة تُقدم إرشادات مباشرة بشأن مسائل المحاسبة التي تنشأ عن إصدار معايير جديدة من معايير المحاسبة وتقدم إرشادات فورية بشأن مسائل المحاسبة الجديدة الناشئة عن التغييرات في البيئة القانونية أو الاقتصادية و/أو غير ذلك من التطورات. وتُشكّل المذكرات الإرشادية هذه جزءاً هاماً من مبادئ المحاسبة المقبولة بوجه عام في الهند ومن الضروري الرجوع إليها بشكل منتظم من قبل الذين يعملون في إعداد وعرض البيانات المالية وكذلك الذين يعملون في مراجعة هذه البيانات.

(د) تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل: يبذل المعهد دائماً جهوداً كبيرة من أجل بلوغ الجودة في معايير الخدمات المهنية التي يُقدمها أعضاؤه. وبغية تمكين أعضاء المعهد من المحافظة على معايير رفيعة المستوى للخدمات الفنية يُقدّم المعهد مساهمات للأعضاء من خلال الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمحاضرات.

(هـ) الاستجابة لاستفسارات متنوعة من الأعضاء: فيما يؤدي أعضاء المعهد مهمة المصادقة التي يضطلعون بها، تُواجههم في أحيان كثيرة بعض الحالات المحيِّرة، لا سيما عندما يُطبقون معايير المحاسبة في حالات محددة في مؤسسة من المؤسسات حيث يقتضي الأمر رأياً أصلياً. ولأغراض مساعدة أعضائه، شكّل مجلس المعهد لجنة الخبراء الاستشارية للرد على الاستفسارات التي ترد من أعضاء المعهد. وتتناول هذه اللجنة الاستفسارات المتعلقة بمبادئ المحاسبة و/أو مراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من مسائل.

#### مسائل المراجعة التي ينطوي عليها تنفيذ معايير المحاسبة

٤٢ - يؤدي مراجعو الحسابات المستقلون دوراً حيوياً في تعزيز موثوقية المعلومات المالية التي تُقدّمها الشركات، والمنظمات غير العاملة للربح، والوكالات الحكومية وغيرها من الكيانات، وذلك بكفالتهم موثوقية البيانات المالية. وكما ذكر آنفاً، يُشترط على أعضاء المعهد أن يكفلوا الامتثال لمعايير المحاسبة الصادرة عن المعهد أثناء أدائهم مهمة المصادقة. بموجب تشريعات معينة مثل قانون الشركات (١٩٥٦) ووفقاً لشروط المعهد ذاته.

٤٣ - أنشأ المعهد مجلساً لمعايير مراجعة الحسابات وكفالة الموثوقية يضع مجلس معايير تتفق بوجه عام مع المعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن مجلس معايير مراجعة الحسابات وكفالة الموثوقية. أما نص معايير مراجعة الحسابات وكفالة الموثوقية فيستند بوجه عام إلى النص المكافئ له وهو نص المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وتدخل بعض التعديلات على معايير مراجعة الحسابات وكفالة الموثوقية لتعديلها بحسب الظروف المحلية عند الضرورة.

أمثلة على مسائل مراجعة الحسابات الناشئة جراء تعديل معيار دولي من معايير مراجعة الحسابات/معياري من معايير الإبلاغ المالي الدولية

٤٤ - فيما يلي بعض المسائل الرئيسية التي قد تؤثر في أعمال مراجعي الحسابات في الهند لدى تطبيقهم معايير المحاسبة الهندية التي وضعت على أساس ما يقابلها من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات/معايير الإبلاغ المالي الدولية:

٤٥ - معيار المحاسبة الدولي ٨، سياسات المحاسبة، والتغيرات في تقديرات المحاسبة، والأخطاء: يقتضي معيار المحاسبة الدولي ٨ ألا تمثل البيانات المالية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية إذا تضمنت هذه البيانات أخطاءً غير جوهرية أدرجت عن قصد لأجل تقديم عرض معين للوضع المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية لدى كيان من الكيانات. وأعد مجلس معايير المحاسبة في المعهد أيضاً المشروع الأولي لمعيار المحاسبة ٥ المنقح المقابل لمعيار المحاسبة الدولي ٨. وقد قرر المجلس في هذا المشروع أنه نظراً لصحة المعاملة المحاسبية أعلاه من حيث المفهوم فإنه ينبغي اعتمادها أيضاً في معيار المحاسبة ٥. غير أن المجلس يرى أيضاً أن هذا الشرط من شأنه أن يكون عبئاً ثقيلاً للغاية على مراجعي الحسابات لأنه يصعب على مراجعي الحسابات البت فيما إذا كانت الأخطاء قد وقعت عن قصد أم لا، وقد يتجاهل هؤلاء هذه الأخطاء على أساس الجوهرية. ولذلك قرر المجلس أنه حالما يوضع هذا المعيار في صيغته النهائية فإنه قد يطلب إلى مجلس معايير مراجعة الحسابات وكفالة الموثوقية في المعهد أن ينظر في هذه المسألة ويقدم الإرشادات اللازمة بشأنها.

٤٦ - معيار المحاسبة الدولي ١٩، استحقاقات الموظفين: يتناول معيار المحاسبة الدولي ١٩ أيضاً قياس مخططات استحقاقات محددة، وهو أمر معقد مقارنة بقياس مخططات المساهمة المحددة لأن افتراضات اكتوارية مطلوبة لقياس

الالتزام والإنفاق، وتوجد إمكانية لتحقيق مكاسب وتكبد خسائر اکتوارية. وقد أصدر المعهد مؤخراً معيار المحاسبة ١٥ المنقح، استحقاقات الموظفين، بالاستناد إلى معيار المحاسبة الدولي ١٩، بما في ذلك التسليم بدور اکتواري محترف. وقد تنشأ مسألة من مسائل مراجعة الحسابات تتعلق بدرجة الثقة التي قد يوليها مراجع الحسابات للتقرير اکتواري، لا سيما بالنظر إلى سعة شروط الكشف المحددة في المعيار.

٤٧- وبغية معالجة هذه المشكلة على نحو فعال، طلب المعهد إلى الجمعية اکتوارية في الهند أن تنقح مذكرتها الإرشادية بشأن هذا الموضوع بحيث يتضمن التقرير اکتواري المعلومات ذات الصلة على النحو المتوخى في معيار المحاسبة وذلك كي يسترشد بها اکتواريون كما في بلدان أخرى معينة مثل المملكة المتحدة. وفي أي حال، تظل مسؤولية مراجع الحسابات تُحدّد بموجب معيار مراجعة الحسابات وكفالة الموثوقية ٩، الاستعانة بعمل خبير، هذا المعيار الذي يوفر إرشادات بشأن مسؤولية مراجع الحسابات فيما يتعلق بالاستعانة بعمل خبير، اکتواري مثلاً، وفيما يتعلق بالإجراءات التي ينبغي لمراجع الحسابات أن ينظر فيها كأدلة في المراجعة.

٤٨- معيار المحاسبة الدولي ٢٧، البيانات المالية الموحدة والمنفصلة: وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٧، تقدم المؤسسة الأم بيانات مالية موحدة تجمع فيها استثماراتها في فروعها. ووفقاً لأحكام معيار المحاسبة الدولي ٢٧، فإن معيار المحاسبة الدولي ٢١، البيانات المالية الموحدة، ينص على قيام الشركة الأم التي تقدم بيانات مالية موحدة بدمج جميع فروعها المحلية والأجنبية.

٤٩- من الممكن ألا يكون مراجع الحسابات للمؤسسة الأم هو مراجع حسابات مؤسستها الفرعية. وعلاوة على ذلك، قد لا يكون مراجع البيانات المالية الموحدة بالضرورة هو مراجع الحسابات للبيانات المالية المنفصلة للشركة الأم أو لفرع واحد أو أكثر من فروعها المدرجة في البيانات المالية الموحدة. غير أن قانوناً أو نظاماً يحكم المؤسسة قد يشترط مراجعة البيانات المالية الموحدة على يد مراجع حسابات قانوني للمؤسسة. وفي حالات كهذه، يواجه مراجع الحسابات مسائل موثوقية في الأعمال التي قام بها مراجعو حسابات آخرون. وفي الهند، يقتضي اتفاق التسجيل مراجعة البيانات المالية بمعزل عن مراجعة بيانات مالية منفصلة بموجب قانون الشركات (١٩٥٦). وقد أصدر المعهد مؤخراً مذكرة إرشادات بشأن مراجعة البيانات المالية الموحدة، تتضمن إرشادات مفصلة بشأن القضايا المحددة وإجراءات المراجعة التي يتعين تطبيقها في مراجعة البيانات المالية الموحدة.

٥٠- مسائل القيمة العادلة: القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن يدفع لقاء أصل من الأصول أو الذي يُسوَّى به التزام بين أطراف عليمّة وقابلة لتصرف على أساس مصلحتها. وكما جاء في الفرع ٤ (التحديات التي ينطوي عليها اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية وقضايا التنفيذ)، فإن البيئة الاقتصادية في الهند قد لا تكون مؤاتية لاعتماد نهج القيمة العادلة المنصوص عليه في معايير متنوعة من معايير الإبلاغ المالي الدولية. ويقبل المعهد على الصعيد المفاهيمي بهذا النهج، فقد استخدمه في معيار المحاسبة ٢٨، تضرر الأصول، وقرر أيضاً اتباعه في معيار المحاسبة المقترح بشأن الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، المقابل لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩، ولكن مراجع الحسابات قد يواجه صعوبات في الاقتناع بأن القيم العادلة المحسوبة هي قيم موثوقة.

٥١- ورغم إصدار الاتحاد الدولي للمحاسبين مؤخراً معياراً دولياً جديداً لمراجعة الحسابات عنوانه "مراجعة مقاييس وكشوف القيمة العادلة" لمعالجة العدد المتزايد من إعلانات المحاسبة المعقدة التي تتضمن أحكاماً بشأن

القياس والكشف استناداً إلى القيمة العادلة، إلا أنه لم يعرف حتى الآن ما إذا كان هذا المعيار يتطرق على النحو المناسب لمسائل مراجعة الحسابات في السياق الهندي، وهذا بحاجة إلى دراسة.

## رابعاً - الدروس المستخلصة

٥٢- من المسلم به كما ينبغي أن التلاقي بين معايير المحاسبة في جميع البلدان، بما فيها الهند، هو مستقبل معايير المحاسبة العالمية. فاختلاف الآراء في الماضي حول دور الإبلاغ المالي جعل من الصعب تشجيع تلاقي معايير المحاسبة، ولكن يظهر الآن توافق دولي متزايد في الآراء على وجوب أن يوفر الإبلاغ المالي معلومات مالية من نوعية رفيعة المستوى وقابلة للمقارنة ومتسقة وشفافة خدمةً لحاجات المستثمرين. وتلاقي المعايير ممكن بطريقتين، إما باعتماد معيار أو بتعديل معيار آخر من معايير المحاسبة. وكما بُحث في الفروع السابقة من هذه الوثيقة، يجري حالياً في الهند تكييف المعايير الدولية للمحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية دون أن يغرب على البال الظروف القانونية وغيرها من الظروف السائدة في الهند. وفيما يلي الدروس الرئيسية المستخلصة من عملية التكييف هذه:

٥٣- (١) وجوب تنفيذ شروط معينة من شروط معايير الإبلاغ المالي الدولية تنفيذاً تدرجياً: استخلصت الهند أن تكييف معايير الإبلاغ المالي الدولية ليست مجرد عملية محاسبة. فهي عملية تحول تقتضي أن يتعلم كل واحد من المعنيين بالأمر لغة جديدة وطريقة جديدة في العمل. وعند وضع معايير للمحاسبة استناداً إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية، ينبغي أن يُؤخذ في الاعتبار أنه في بعض الحالات قد يسبب ذلك صعوبة لا لزوم لها في وجه الصناعة، في البداية على أقل تقدير. وبعبارة أخرى، قد لا تكون الصناعة الهندية مستعدة لتطبيق أحكام المعايير على الفور، وقد يقتضي تطبيقها الأخذ ببعض التدابير الانتقالية. وعلى سبيل المثال، قررت الهند في الحالات التالية أن تنفذ تدرجياً معايير محاسبة أعدت على أساس معايير الإبلاغ المالي الدولية:

'١' معيار المحاسبة ١٠ (المنقح) - الأصول الثابتة الملموسة: ينقح هذا المعيار حالياً بالاستناد إلى معيار المحاسبة الدولي ١٦. ومعيار المحاسبة الدولي ١٦ يأخذ بنهج المكوّنات في المحاسبة المتعلقة بالممتلكات والمعامل والمعدات. وبحسب هذا النهج، يحسب حساباً منفصلاً استهلاك كل جزء من أجزاء الأصل الثابت المادي تكون كلفته كبيرة بالنسبة إلى الكلفة الإجمالية. ومعيار المحاسبة ١٠ (المنقح) يعترف أيضاً بنهج المكوّنات. إلا أنه لا يقتضي في الوقت الحاضر الاعتماد الكامل لذلك النهج وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ١٦. فذلك قد يتطلب قيام المؤسسة بفرز أصل واحد إلى بضعة أجزاء، وهذا قد لا يكون عملياً في بعض الظروف في البداية على الأقل. ولذلك يقترح جواز الأخذ بنهج المكوّنات كخيار إلى أن تكون الصناعة مستعدة لذلك. ويقترح المعهد أيضاً بحث المسألة مع مجلس معايير المحاسبة الدولية لاستكشاف إمكانية تقديم إرشادات بشأن المدى الذي يمكن فيه تقسيم الأصل إلى مكوّنات مختلفة.

'٢' معيار المحاسبة ١٥ - استحقاقات الموظفين (المنقح في عام ٢٠٠٥): فيما يتعلق باستحقاقات إنهاء الخدمة، ونظراً لكون الصناعة في الهند تمرّ حالياً في مرحلة إعادة تنظيم، فإن معيار المحاسبة ١٥ (٢٠٠٥) المنقح يتضمن نصاً انتقالياً محدداً يميز للمؤسسة التي تتكبد نفقات تتعلق باستحقاقات إنهاء الخدمة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ أو قبل ذلك التاريخ أن تختار اتباع سياسة



المحاسبة القائمة على تأجيل هذه النفقات على مدى فترة استرجاع رأس مالها. غير أن هذا الإنفاق المؤجل على هذا النحو لا يمكن ترحيله إلى فترات محاسبة تبدأ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ أو بعد ذلك التاريخ. أما معيار المحاسبة الدولي ١٩ فلا ينص على حكم انتقالي كهذا. وتقدم هذه الاستحقاقات في الهند على ضوء مصالح الصناعة عموماً.

٣٠ - معيار المحاسبة ٢٢ - محاسبة ضريبة الدخل: أصدر المعهد في عام ٢٠٠١ معيار المحاسبة ٢٢ للأخذ بمفهوم الضريبة المؤجلة الدولي في الهند للمرة الأولى. وقد طعن عدد من الشركات في معيار المحاسبة ٢٢ في المحاكم لأنه يؤثر أساساً في أرباحها وفي المكاسب التي تحتفظ بها خاصة في سنة إقرار ذلك المعيار. وفي ذلك درس مهم حيث إن مفهوماً جديداً لقي قبولاً واسعاً فيما كانت الشركات مستعدة للجوء إلى المحاكم طلباً للانتصاف؛ ولذلك ينبغي الأخذ بهذه المفاهيم تدريجياً كي يمكن التخفيف من أثرها. والدعاوى القانونية المتعلقة بمعيار المحاسبة ٢٢ لا تزال تنتظر بتّ المحاكم فيها.

٢ - دروس مستخلصة من معالجة الفوارق بين أشكال المعاملة المحاسبية المنصوص عليها في معايير الإبلاغ المالي الدولية وبين القانون: استخلص المعهد باعتباره جهة تضع المعايير درساً مفاده أنه عندما تتعارض أشكال المعاملة المحاسبية المتقدمة من حيث المفاهيم والمنصوص عليها في عدة معايير من معايير الإبلاغ المالي الدولية مع الشروط القانونية المقابلة لها، توجد سُبُلٌ عديدة لمعالجة ذلك التعارض بما فيها السُّبل التالية:

١٠ - تغيير شروط المحاسبة وفقاً للقانون: أتبع هذا النهج بوجه عام بصدد بعض معايير المحاسبة التي وضعها المعهد سابقاً. والجانب السلبي لهذا النهج هو أن المعاملة المحاسبية الصحيحة لا تغطي حتى بالاعتراف بها في البلد. وعلاوة على ذلك، إذا أتبع هذا النهج بات من الصعب إقناع السلطات القانونية بتغيير القانون في وقت لاحق استناداً إلى معاملة محاسبية متقدمة من الناحية المفاهيمية ومنصوص عليها في معيار من معايير الإبلاغ المالي الدولية. وبالنظر إلى ذلك، فإن هذا النهج لم يُتبع في العادة في معايير المحاسبة الأخيرة ويندر اتباعه عندما يكون الموقف القانوني راسخاً رسوخاً يجعل المعاملة المحاسبية المختلفة عنه في معيار من المعايير معاملة غير مقبولة بتاتاً. ويتزايد حالياً اعتماد النهج المقترح في الفقرة ٢٠٢ أدناه.

٢٠ - عندما تكون المعاملة المحاسبية في معيار من معايير الإبلاغ المالي الدولية متقدمة مفاهيمياً على المعاملة المنصوص عليها في القانون، يبيّن المعيار النهج الموصى به في معايير الإبلاغ المالي الدولية، فيما يسلم بسيادة القانون حتى إجراء تغيير في الشروط القانونية ذات الصلة. وميزة هذا النهج أنه فيما يُعترف بالمعاملة المحاسبية الصحيحة في معيار محاسبي في البلد، يُعترف أيضاً بضرورة إجراء تغيير في القانون. مثلاً، في مشروع الكشف عن معيار المحاسبة المقترح والصادر مؤخراً بشأن "الأدوات المالية: العرض"، يسلم المشروع بأن بعض الأدوات المالية مثل الأسهم الممتازة ينبغي تصنيفها باعتبارها أسهماً عادية أو خصوصاً بحسب جوهرها، ويسلم أيضاً في الوقت ذاته بوجوب اتباع الشركات الجدول السادس في قانون الشركات (١٩٥٦) إلى حين تعديله، هذا الجدول الذي يبين شروط العرض والكشف للشركات والذي يقتضي وفقاً لذلك تصنيف الأسهم الممتازة باعتبارها أسهماً عادية.

٣- الحاجة إلى تقديم إرشادات في حالات عديدة لتنفيذ الفعال لمعايير المحاسبة: من الضروري تقديم إرشادات مناسبة للتنفيذ الفعال لمعايير المحاسبة. وفي بعض الحالات، حيث تقتضي معايير المحاسبة قيام إدارة المؤسسات المعنية بوضع تقديرات محاسبية وما إليها بحسب ما تراه مناسباً؛ غير أن مسائل متنوعة تنشأ في التنفيذ الفعلي. وبغية معالجة هذه القضايا، أصدر المعهد "تفسيرات معايير المحاسبة"، ومذكرات إرشادية، ومواد توضيحية أخرى. وعلى سبيل المثال، يُحدد معيار المحاسبة ١٦، تكاليف الاقتراض، المقابل لمعيار المحاسبة الدولي ٢٣ مصطلح "الأصل المؤهل" باعتباره "أصلاً يستغرق بالضرورة فترة زمنية طويلة لبلوغ درجة الاستعداد لاستخدامه المقصود أو بيعه". أما مسألة ماذا يشكل فترة زمنية طويلة فقد تناوها معيار المحاسبة الدولية ١، الفترة الزمنية الطويلة. وإضافة إلى ذلك، اضطلع المعهد أيضاً بمشاريع متنوعة لتقديم الإرشادات بشأن مسائل المحاسبة الناشئة عن إصدار معيار محاسبة جديد، فعلى سبيل المثال، اضطلع المعهد مؤخراً بمشروع لإعداد دليل بشأن طريقة تقدير التدفقات النقدية ومعدلات الخصم في المستقبل في سياق معيار المحاسبة ٢٨، تضرر الأصول.

٤- بناء القدرة المطلوب قبل إصدار بعض معايير المحاسبة الجديدة أو تنقيح معايير محاسبة قائمة  
مقابلة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية: في هذه الأيام التي تشهد إصدار معايير جديدة للمحاسبة أو تنقيح معايير قائمة بالاستناد إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية يؤخذ بمفاهيم جديدة متنوعة في الهند تقتضي تدريب مُعدّي البيانات المالية ومراجعيها تدريباً مناسباً وذلك بتنظيم حلقات عمل، وحلقات دراسية، وما إلى ذلك. ويتزايد حالياً إدراك وجوب تدريب مُعدّي البيانات المالية ومراجعيها حتى قبل الصدور النهائي لمعيار جديد، أي في مرحلة مشروع التعريف نفسها كي يكونوا، عند إصدار المعيار في شكله النهائي، مستعدين لتنفيذه تنفيذاً فعالاً.

## خامساً - الاستنتاج

٥٤- بصرف النظر عن مختلف التحديات، أحدث اعتماد معايير الإبلاغ المالية الدولية في الهند تغييراً كبيراً في محتويات البيانات المالية للشركات نتيجة لما يلي:

- تحسّن مقاييس الأداء والأحوال العامة،

- وتحسّن الكشف تحسناً يؤدي إلى زيادة الشفافية.

٥٥- نظراً إلى عملية التحرير السريع الذي شهدته الهند طوال العقد الماضي، هناك الآن حضور ضخم للمؤسسات متعددة الجنسيات في البلد. وإضافة إلى ذلك، تستثمر شركات هندية أيضاً في الأسواق الأجنبية. وقد أثار ذلك اهتماماً بمبادئ المحاسبة الهندية التي تحظى بقبول عام من قِبَل جميع الجهات المعنية. وفي هذا السياق، اكتسب دور معايير المحاسبة الهندية التي أخذت تقترب من معايير الإبلاغ المالي الدولية أهمية كبيرة من وجهة نظر الإبلاغ المالي العالمي.

٥٦- وأما الشركات الهندية التي تطبّق معايير المحاسبة الهندية فتواجه الآن صعوبات أقل من ذي قبل في الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، لأن معايير المحاسبة الهندية باتت أقرب إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية. بل يُتوقع أن يزداد هذا التلاقي باستمرار اقتراب المعايير الهندية من تلك المعايير الدولية في المستقبل، وبخاصة بعد معالجة التحديات المذكورة في هذه الدراسة في السنوات القليلة القادمة.

التذييل ألف - بيان مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية وبين معايير المحاسبة الهندية (حتى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)

أولاً - معايير المحاسبة الهندية التي سبق أن أصدرها معهد المحاسبين القانونيين في الهند والتي تقابل معايير المحاسبة الدولية (م م د)/معايير الإبلاغ المالي الدولية (م م د)<sup>(١)</sup>

معايير المحاسبة الهندية (م م ه)		معايير المحاسبة الدولية (م م د)/ معايير الإبلاغ المالي الدولية (م م د)		رقم المعيار
عنوان المعيار	رقم م م ه	عنوان المعيار	الرقم	
كشف سياسات المحاسبة <sup>(٢)</sup>	١ م م ه	عرض البيانات المالية	١ م م د	١
تقييم قوائم الجرد	٢ م م ه	قوائم الجرد	٢ م م د	٢
محاسبة الاستهلاك <sup>(٣)</sup>	٦ م م ه	سُحِبَ م م د لأن الأمر مشمول الآن في م م د ١٦ وم م د ٣٨		٣
بيانات التدفقات النقدية	٣ م م ه	بيانات التدفقات النقدية	٧ م م د	٤
صافي الربح أو الخسارة في الفترة، وبنود الفترة السابقة، والتغيرات في سياسات المحاسبة <sup>(٢)</sup>	٥ م م ه	سياسات المحاسبة، والتغيرات في تقديرات المحاسبة، والأخطاء	٨ م م د	٥
الحالات الطارئة والوقائع التالية لتاريخ الميزانية العمومية <sup>(٢)</sup>	٤ م م ه	وقائع بعد تاريخ الميزانية العمومية	١٠ م م د	٦
عقود التشييد	٧ م م ه	عقود التشييد	١١ م م د	٧
محاسبة ضريبة الدخل	٢٢ م م ه	ضريبة الدخل	١٢ م م د	٨
الإبلاغ القطاعي	١٧ م م ه	الإبلاغ القطاعي	١٤ م م د	٩
محاسبة الأصول الثابتة <sup>(٢)</sup>	١٠ م م ه	الممتلكات والمصنع والمعدات	١٦ م م د	١٠
الإيجار	١٩ م م ه	الإيجار	١٧ م م د	١١
إدراج الإيرادات <sup>(٢)</sup>	٩ م م ه	الإيرادات	١٨ م م د	١٢
استحقاقات الموظفين	١٥ م م ه	استحقاقات الموظفين	١٩ م م د	١٣
محاسبة المنح الحكومية <sup>(٢)</sup>	١٢ م م ه	محاسبة المنح الحكومية وكشف المساعدة الحكومية	٢٠ م م د	١٤
آثار التغيرات في أسعار الصرف	١١ م م ه	آثار التغيرات في أسعار الصرف	٢١ م م د	١٥

(١) يمكن الإشارة إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد سحبت المعايير ٣، ٤، ٥، ٦، ٩، ١٣، ١٥، ٢٢، ٢٥، ٣٠، ٣٥.

(٢) قيد التنقيح.

(٣) يمكن الإشارة إلى أن م م ه ١٠، محاسبة الأصول الثابتة هو حالياً قيد التنقيح لجعله منسجماً مع م م د ١٦ المقابل له. ويُقترح

سحب م م ه ٦ بعد صدور م م ه ١٠ المنقح.

معايير المحاسبة الهندية (م م هـ)		معايير المحاسبة الدولية (م م د)/ معايير الإبلاغ المالي الدولية (م إ م د)		رقم المعيار
عنوان المعيار	رقم م م هـ	عنوان المعيار	الرقم	
تكاليف الاقتراض	م م هـ ١٦	تكاليف الاقتراض	م م د ٢٣	١٦
كشوف الطرف ذي الصلة	م م هـ ١٨	كشوف الطرف ذي الصلة	م م د ٢٤	١٧
البيانات المالية الموحدة	م م هـ ٢١	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة	م م د ٢٧	١٨
محاسبة الاستثمارات لدى الشركاء في البيانات المالية الموحدة	م م هـ ٢٣	الاستثمارات لدى الشركاء	م م د ٢٨	١٩
الإبلاغ المالي عن مصالح في مشاريع مشتركة	م م هـ ٢٧	مصالح في مشاريع مشتركة	م م د ٣١	٢٠
الكسب للسهم	م م هـ ٢٠	الكسب للسهم	م م د ٣٣	٢١
الإبلاغ المالي المؤقت	م م هـ ٢٥	الإبلاغ المالي المؤقت	م م د ٣٤	٢٢
تضرر الأصول	م م هـ ٢٨	تضرر الأصول	م م د ٣٦	٢٣
المخصصات الاحترازية، والخصوم الطارئة، والأصول الطارئة	م م هـ ٢٩	المخصصات الاحترازية، والخصوم الطارئة، والأصول الطارئة	م م د ٣٧	٢٤
الأصول غير المادية	م م هـ ٢٦	الأصول غير المادية	م م د ٣٨	٢٥
محاسبة الاستثمارات <sup>(٤)</sup>	م م هـ ١٣	سحب م م د المقابل له لأن الأمر مشمول الآن في م م د ٣٢، ٣٩، ٤٠، وم إ م د ٧		٢٦
يعالجها معيار المحاسبة ١٣ <sup>(٥)</sup>	-	المتلكات الاستثمارية	م م د ٤٠	٢٧
محاسبة المؤسسات التجارية المدمجة <sup>(٦)</sup>	م م هـ ١٤	دمج المؤسسات التجارية	م إ م د ٣	٢٨
وقف العمليات <sup>(٧)</sup> . إضافة إلى ذلك، م م هـ ١٠ يعالج محاسبة الأصول الثابتة المسحوبة من الاستخدام الفعلي.	م م هـ ٢٤	الأصول غير الجارية قيد البيع ووقف العمليات	م إ م د ٥	٢٩

(٤) معيار المحاسبة الهندي لـ "الأدوات المالية: الإدراج والقياس" هو حالياً قيد الإعداد. ويقترح سحب م م هـ ١٣ بعد صدور م م هـ هذا.

(٥) معيار المحاسبة الهندي المقابل لم م د ٤٠ هو أيضاً قيد الإعداد.

(٦) قيد التنقيح.

(٧) أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مؤخراً م إ م د ٥، وسحب م م د ٣٥، وقف العمليات، الذي يستند إليه م م هـ ٢٤. ويجري حالياً إعداد معيار محاسبة هندي مقابل لم إ م د ٥. ويُقترح سحب م م هـ ٢٤ بعد صدور معيار المحاسبة الهندي هذا.

ثانياً - معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية التي لا يعتبرها معهد المحاسبين القانونيين في الهند معايير ذات صلة بإصدار معايير محاسبة للأسباب المبينة

رقم المعيار	معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية	
	الرقم	عنوان المعيار
١	م م د ٢٩	الإبلاغ المالي في الاقتصادات شديدة التضخم
		يذكر المعهد أن ظروف التضخم الشديد ليست سائدة في الهند. ولذلك لا يعتبر الموضوع ذات صلة في السياق الهندي.
٢	م إ م د ١	اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية للمرة الأولى
		تُعتمد في الهند منذ سنوات عديدة معايير محاسبة هندية، أما م إ م د فلا تعتمد حالياً للمرة الأولى. ولذلك فإن م إ م د ١ لا صلة له بالهند حالياً.

ثالثاً - معايير المحاسبة قيد الإعداد حالياً المقابلة لمعايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية

رقم المعيار	معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية	
	الرقم	عنوان المعيار
١	م م د ٢٦	المحاسبة والإبلاغ في مخططات استحقاقات التقاعد
		قيد الإعداد.
٢	م م د ٣٢	الأدوات المالية: عرضها
		قيد الإعداد. صدر مشروع الكشف.
٣	م م د ٣٩	الأدوات المالية: الإدراج والقياس
		قيد الإعداد.
٤	م م د ٤١	الزراعة
		قيد الإعداد.
٥	م إ م د ٢	الدفع على أساس الحصص
		قيد الإعداد. الدفع على أساس حصة الموظف مشمول حالياً بمذكرة توجيهات صادرة عن المعهد، ومستندة إلى م إ م د ٢. وإضافة إلى ذلك، تتناول بعض الإعلانات الأخرى مدفوعات أخرى على أساس الحصص، مثل م م د ١٠، محاسبة الأصول الثابتة.
٦	م إ م د ٤	عقود التأمين
		قيد الإعداد.
٧	م إ م د ٧	الأدوات المالية: الكشف
		قيد الإعداد.

رابعاً - مذكرات توجيهية صادرة عن معهد المحاسبين القانونيين في الهند مقابلة لمعايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية

رقم المعيار	معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية	
	الرقم	عنوان المعيار
١	م إ م د ٦	استكشاف الموارد المعدنية وتقييمها
		مذكرة توجيهية بشأن محاسبة أنشطة إنتاج النفط والغاز.

التوفيق بين معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ  
المالي الدولية وبين معايير المحاسبة الهندية

(حتى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)

ألف - معايير المحاسبة الدولية/معايير الإبلاغ المالي الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

٤١	عدد معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية
٧	عدد معايير الإبلاغ المالية الدولية الصادرة عن المجلس
(١١)	<u>ناقص</u> : عدد معايير المحاسبة الدولية التي سحبت منذئذٍ
١	<u>زائد</u> : سُحب م م د ٤، لكنه أدرج هنا لأغراض التوفيق لأن معيار المحاسبة الصادر عن المعهد والمقابل له (أي م م ه ٦) ما زال نافذاً

---

٣٨

---

باء - معايير المحاسبة وغيرها من الوثائق الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين في الهند

٢٨	١ - عدد معايير المحاسبة الهندية الصادرة (عدا م م ه ٨ الذي سُحب عملاً بجعل م م ه ٢٦ ملزماً)
٢	٢ - م م د/م إ م د التي لا صلة لها بالسياق الهندي
١	٣ - المذكرة التوجيهية الصادرة عن المعهد <sup>(٨)</sup>
٧	٤ - عدد معايير المحاسبة قيد الإعداد

---

٣٨

---

-----

---

(٨) أصدرها المعهد مقابل م إ م د ٦ (اعتباراً من عام ٢٠٠٦)، استكشاف الموارد المعدنية وتقييمها، المذكرة التوجيهية تحت عنوان `محاسبة أنشطة إنتاج النفط والغاز`.